شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

جـــامعـــة دمشـــق
كليـــــــة الاقتصـــاد
قســـــــــم الاقتصـــاد

اقتصاديات التجارة الإلكترونية وجدوى التطبيق في سورية

رسالة ماجستير

إعداد الطالبة
نسرين كركوتلي

إشراف الأستاذ الدكتور
معتز نعيم

٢٠٠٨

..... رسالة شكر أوجهها لكل من أعانني على إنجاز هذا العمل العلمي وأخص بالشكر:

- أمي وأبي اللذان كانا خير معين لي للمضي قدماً وتحقيق النجاح تلو الآخر....
- أستاذي المشرف، أ.د. معتز نعيم الذي كان بمثابة الأخ قبل المعلم، يحثني بكل ما أوتي من صبر على إنجاز عملي هذا على أكمل وجه....
- وإلى كل من وثق بقدرتي على تحقيق حلمي....

اقتصاديات التجارة الإلكترونية وجدوى التطبيق في سورية

ـ **المقدمة :**

ـ **الفصل الأول:** ماهية التجارة الإلكترونية ومتطلباتها

ـ **المبحث الأول:** ماهية التجارة الإلكترونية

ـ **المبحث الثاني:** متطلبات التجارة الإلكترونية

ـ **الفصل الثاني:** مزايا ومعوقات التجارة الإلكترونية

ـ **المبحث الأول:** مزايا التجارة الإلكترونية

ـ **المبحث الثاني:** معوقات التجارة الإلكترونية

ـ **الفصل الثالث:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الإلكترونية

ـ **المبحث الأول:** الآثار الاقتصادية

ـ **المبحث الثاني:** الآثار الاجتماعية

ـ **الفصل الرابع:** الجاهزية الإلكترونية ومستقبل التجارة الإلكترونية في سورية

ـ **المبحث الأول:** واقع الجاهزية الإلكترونية في سورية

ـ **المبحث الثاني:** مستقبل التجارة الإلكترونية في سورية

ـ **الخاتمة والمقترحات**

المقدمة :

بدأ التبادل الاقتصادي بين الأفراد منذ أمد بعيد وتطورت أدواته ووسائله تبعاً لتطور احتياجاتهم ورغباتهم. وقد كان لنشوء التجمعات البشرية وتطورها واتجاهها نحو التخصص وتقسيم العمل أبلغ الأثر في تحفيز تطور نشاط التبادل. وقد ساهم تنامي الحاجات الفردية وتنوعها تاريخياً بدورٍ بارزٍ في نشوء وتطور التبادل، وبذلك فهو نشاط قديم ولكن أدواته ووسائله تطورت عبر الزمن مترافقةً مع مستوى التطور الذي أحرزته البشرية.

يقوم الإنسان منذ الأزل بتطوير محيطه الذي يعيش فيه ووسائل وأدوات ممارسته لنشاطاته المختلفة، وما نشهده الآن من ابتكارات وتقنيات حديثة صنعها الإنسان هي نتيجة حتمية لصيرورة هذا التطور. والتبادل كأحد أهم النشاطات الإنسانية التي تنطوي على فوائد كثيرة، كان من شأنه هو الآخر أن يتطور ملبياً الحاجات المتزايدة والمتنوعة باستمرار لدى الإنسان .

من جانب آخر فإن العلاقة التبادلية هي علاقة خاصة بالجنس البشري، وهذا ما يؤكده المفكر الاقتصادي (آدم سميث) في كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم عندما قال: ((إني لم أر في حياتي كلباً يبادل العظم مع كلب آخر)) ، وهذه العلاقة التبادلية لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما هي حوار بين الناس على مختلف أجناسهم وانتمائاتهم بما تتضمنه هذه العملية من تبادل للمعلومات والثقافات وأنماط الاستهلاك. ونحن في ظل العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لن نجد بُداً من هذا الحوار الذي يُفتَرَضُ أن يكون بنّاءاً ومثمراً يساهم في تطوير الفهم المتبادل بين الشعوب، وتكريس لإنسانية الإنسان.

لقد شكّل هدف تحقيق الربح وتعظيمه هاجساً دائماً لدى المنتجين يدفعهم على الدوام لابتكار طرق وأساليب جديدة وسريعة للوصول إلى المستهلكين من مختلف الشرائح وفي مختلف الأسواق. وكانت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب انفتاح الأسواق وعولمة الإنتاج، أحد أهم روافد هذا السعي الحثيث نحو الربح، فقد قدمت للمنتجين وسائل وأدوات متطورة ساعدتهم على دخول أسواق جديدة والوصول إلى أسواق بعيدة بسرعة وكفاءة فاقت جميع التوقعات.

إن تلاقي التقنية الحديثة مع دوافع الربح الرأسمالي المتزايدة يوماً بعد يوم، أفرزت طرقاً جديدةً للتبادل. حيث أن هذا الشكل المتطور للتبادل جاء ملبياً لرغبات الطامحين للربح

وتعظيمه من جهة، وسعياً لجعل حياة البشر أكثر سهولةً ويسراً وتحضُّراً من جهة أخرى. فالتقنية والتكنولوجيا تغزو الآن مفاصل حياتنا الرئيسية بشكل هائل، فهل يمكن لنشاط التبادل أن يقف بعيداً عن هذه التغيرات أو ألا ينخرط فيها وهو النشاط الاقتصادي الذي رافق الإنسان منذ القدم وسيظل إلى المالانهاية؟. ولقد كانت التجارة الإلكترونية هي النتيجة الحتمية للمزاوجة بين التقنية الحديثة ونشاط التبادل الاقتصادي التقليدي، مما أفرز طرق أداءٍ غيرَ تقليدية لهذا النشاط الاقتصادي الهام.

لقد كانت ثورة المعلومات والاتصالات البيئة الخصبة التي طَوَّرت أدوات التجارة ووسائل التواصل فيما بين الأسواق بشكل فاق قدرة الإنسان على التصور، فقد قدمت لنا الإنترنت ونُظُم الشبكات الداخلية والخارجية التي أتاحت القيام بهذا النشاط باستخدام هذه الوسائل. فالآن يمكن عقد صفقات خلال دقائق معدودة دون الحاجة إلى الانتقال المادي لأطراف الصفقة، وإنما فقط من خلال جهاز كمبيوتر صغير موصول بشبكة الإنترنت فيكون بذلك نافذةً على العالم بأسره.

وهكذا فالتجارة الإلكترونية تمثل التبادل الإلكتروني للسلع والخدمات والمعلومات من خلال الشبكات الخارجية Extranets أو من خلال الشبكات الداخلية Intranets، حيث تُستخدم في هذا التبادل أحدث تقنيات الحاسب والإنترنت في جميع مراحل عملية التبادل بدأً من اختيار المُنتَج وصولاً إلى تسديد الثمن بوسائل الدفع الإلكترونية المتعددة.

فاليوم يكفي للقيام بالشراء عبر الإنترنت توفُّر حاسب، مزود خدمات إنترنت، برنامج تصفُّح جيد، وحساب بطاقة اعتماد وعندئذٍ يمكن الدخول إلى أيٍّ من المواقع التي توفر خدمة الشراء على الإنترنت وما علينا سوى النقر على السلع التي نريدها وتحديد العدد المطلوب منها وملء سلَّة المشتريات ومن ثمَّ إدخال رقم بطاقة الائتمان لتسديد الثمن، وتتولى شركات النقل والبريد السريع بعد ذلك إيصال المشتريات إلينا أينما كنا في أي بقعة من العالم. و يمكن أن تتم هذه العملية دون تدخل الوسطاء نهائياً مما يوفر ميزة تخفيض السعر، فوجود الوسطاء يعني إضافة نسب كلفة جديدة وبالتالي ارتفاعاً في سعر السلعة، أما بوجود علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك فيمكن الاستفادة من السعر المنخفض.

لكن هذا لا ينفي وجود أنواع من التجارة الإلكترونية التي يكون فيها وجود الوسطاء التجاريين والسماسرة أمراً أساسياً، مثل عمليات تبادل الأسهم والسندات وبعض الصفقات التي

تتم عبر الإنترنت، حيث يوجد هناك أشخاص يقومون بإنشاء مواقع سمسرة مهمتها البحث عن المشترين أو البحث عن البائعين وذلك في سبيل تحقيق الالتقاء بينهما والاستفادة من العمولة، وهذه الحالة تنطبق أكثر الأحيان على أولئك الغير محترفين من بـــائعين ومشـــترين والـــذين يرغبون في إبرام صفقة أو شراء أسهم أو سندات عبر الإنترنت ولا يملكون الخبرة الكافيـــة للبحث عن الطرف الآخر للصفقة، عندئذٍ يستعينون بأولئك السماسرة. فتواجد السماسرة فـــي سياق العملية يعتمد إلى حد كبير على نوعية المشتري أو البائع من جهة، وعلى حجم أعماله من جهةٍ أخرى.

ولكن هل هناك من ظاهرة لا تحمل في طياتها الأوجه السلبية والإيجابية معاً ؟ فلا شيء يخلو من الوجهين، والتجارة الإلكترونية كغيرها من الظـواهر الاقتصـــادية لهـــا ســـلبياتها وإيجابياتها التي لا بد من إدراكها لتعظيم المنفعة المرجوة منها و تقليل الأضرار الناجمة عنها ما أمكن.

وتتمثل بعض إشكالياتها في الأمور التالية:

ـــ دخول التكنولوجيا الحديثة إلى عالم التبادل الاقتصادي يجعل التبادل أمراً عاماً وفي متناول الجميع، فليس الأمر مقتصراً على الشركات الكبرى كما كان الحال في البدايات الأولى للتجارة الإلكترونية، وإنما تعداه إلى الأفراد القاطنين في منازلهم. فهؤلاء قادرون على القيام بعمليات الوساطة والسمسرة لإجراء صفقات تبادل عبر شبكة الإنترنت من منازلهم ودون أن يكونـــوا تابعين لأي جهة أو شركة. وبالتالي اتسع نطاق التبادل وأصبح الخاصُّ عاماً، وهذا يعني كثرة عدد اللاعبين في السوق الذين قد لا يلتزمون بقوانينه ومعاييره الرئيسية.

ـــ الإمكانية التي توفرها شبكة الإنترنت للحصول على المعلومات مهما كان نوعها وعن أي جهة كانت، مما يجعل الخطر قائماً بالنسبة لعملية التبادل الإلكتروني ويخلق ويُبرر التخـــوُّف من جانب المتعاملين بها من سوء استعمال المعلومات، إلى جانب ضرورة توفر قوانين حكيمة قادرة على فض النزاعات عند نشوئها.

لكن بالمقابل تحمل التجارة الإلكترونية في طياتها إيجابيات كثيرة أهمها على الإطلاق:

ـــ توفيرها لإمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية مهما كانت بعيدة وعقد صفقات ضـــخمة خلال وقت قصير عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الانتقال المادي للأشخاص بين الدول.

ـ تأمين وسائل الدفع الإلكتروني الذي يجعل من عملية تسديد الالتزامات أمراً في غاية البساطة والسهولة.

ـ إمكانية التأكد من ملاءة الطرف الآخر قبل عقد الصفقة دون الحاجة إلى معاملات ورقية وبريدية كثيرة تستغرق وقتاً طويلاً.

كل ذلك سيؤدي بالنهاية إلى تعظيم المنافع الاقتصادية الناجمة عن هذا النشاط سواءً بالنسبة للبائع أو للمشتري أو حتى للوسيط بينهما. فكل طرف سيتمكن من الحصول على ما يريد من هذه الصفقة، فالبائع سيُعظّم أرباحه ويوسّع منافذ التصريف أمامه وبالتالي يستفيد قبل كل شيء من وفورات الإنتاج الكبير، والمستهلك سيحصل على السلعة التي يريدها بالسعر والنوعية والتوقيت المناسبين له، مع إتاحة إمكانيات كبيرة للمفاضلة بين السلع دون الحاجة إلى الانتقال المادي بين الأسواق. والوسيط سيستفيد من العمولة المتحققة له نتيجة نجاحه في تأمين التقاء البائع والمشتري بالشروط المحددة من قبلهما.

وفي دراستنا هذه سوف يتم تسليط الضوء على مفهوم التجارة الإلكترونية بجميع جوانبه. ومن ثم التعريف بمتطلباتها، مزاياها، والعقبات التي تعوق تطورها في العالم. ثم ننتقل إلى الحديث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن دخول التجارة الإلكترونية في جميع مفاصل حياتنا. وفي النهاية سيتم التطرق إلى سورية كأحد البلدان النامية التي تواجه هذا التحدي ودراسة واقع البنية التحتية والجاهزية الإلكترونية وهل تستطيع تخديم هذا النوع من التجارة على النحو المطلوب، وما هي الإصلاحات والتطويرات الواجب إدخالها حتى نتمكن من مواكبة هذا التطور الكبير، والله ولي التوفيق.

أهمية البحث :

يكتس هذا البحث أهميةً خاصة تنبع من الدور الذي تلعبه ثورة الاتصالات والمعلومات في جميع جوانب حياتنا وأهمها الجانب الاقتصادي. فهي تشكل واقعاً يتنامى كل يوم ولا بد للجميع دون استثناء من محاولة التواؤم معها لتحقيق الاستفادة منها ما أمكن. إذ إن هذه الثورة تحمل في طياتها مجموعة من التغيرات والتحولات التقنية التي تطبع عالمنا المعاصر بطابع خاص ومميز لم تعرفه البشرية من قبل. لذلك ونظراً لجميع هذه التغيرات والتحولات التقنية في عالمنا المعاصر كان لابد من دراسة موضوع التجارة الإلكترونية كأحد أهم الوسائل المعاصرة للتجارة والتي تتلاءم بمعطياتها ووظائفها مع عصر التقنيات التواصلية والإنترنت ومجتمع المعلومات، إلى جانب تنامي دورها في المعاملات التجارية سواء المحلية أو الدولية .

فالتجارة الإلكترونية تمثل أحد أهم مفرزات ثورة التقانة والمعلومات حيث مكّنت من :

- إتمام العمليات التجارية
- عقد الصفقات
- شراء وبيع المعلومات
- تقديم الخدمات، عن طريق الإنترنت بسهولةٍ ويسر، مما ساهم وبشكل كبير في تطور ظاهرة العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق وتيسير حركة التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والمعلومات بين الدول. وقد أحدث ذلك بدوره تغييرات عميقة وشاملة وسريعة في أسلوب الحياة في كثير من الدول، فانتقل إتمام الكثير من الأعمال من استخدام القنوات التقليدية إلى استخدام قنوات أكثر مرونةً وذكاءً وانتشاراً.

ومما يزيد من أهمية دراسة هذا الموضوع أن التجارة الإلكترونية أصبحت تتم الآن بصورة ناجحة خاصةً في الدول المتقدمة تكنولوجياً، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا هي الرائدة في هذه التجارة، سواء من حيث المفهوم أوالتطبيق. فهي تتطور بصورةٍ سريعة في هذه الدول في ظل ازدياد الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النمو السريع للإنترنت وإتاحته لعموم الناس، مما أثر بدوره على درجة انتشار التجارة الإلكترونية التي من المتوقع أن تصبح من أهم سمات المجتمع التجاري. حيث ستحاول الشركات استغلال جزءٍ متزايدٍ من إمكانياتها في التجارة

الإلكترونية، مما سيؤدي برأينا إلى تقدُّم العمليات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت بشكل يفوق كل توقعات العملاء والمستهلكين، سواء كان ذلك من حيث الوصول إلى جميع الأسواق التقليدية والاطلاع على الأسعار وشروط التبادل المثلى، أو خلق أسواق جديدة كليّاً.

إن ما تقدم سيؤدي بالشركات التي تتجاهل التكنولوجيا الحديثة إلى الوقوف أمام خيارين أساسيين:

ـ إما أن تتناقص منافعها الاقتصادية خاصةً في ظل سعي أفراد المجتمع للحصول على السلع والخدمات والمعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ـ أو أن تواكب ركب التطور وتنخرط مع الشركات الأخرى في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة محققةً بذلك وفوراتٍ وأرباحاً ضخمة.

فدائرة الاختيار سوف تتسع بشكل كبير متحررةً من جميع القيود الزمنية والجغرافية، وبالتالي يمكن القول أن التجارة الإلكترونية سوف يكون لها العديد من الآثار الاقتصادية كتلك المتعلقة بالشكل التنافسي للسلع أو شكل الأسواق وطرق التبادل فيها وبالتالي شكل حركة الأفراد في الأسواق التقليدية للسلع.

إشكالية البحث :

التنامي الكبير لدور التجارة الإلكترونية يضع البلدان النامية أمام تحدٍ كبير يتمثل في جملة العوائق التي تقف في وجه تطورها والتي يأتي في مقدمتها إمكانية توفير البنية اللوجستية لهذا النوع من التجارة. فكثير من البلدان النامية يفتقر لبنية الاتصالات، والمصارف المتطورة، والبيئة القانونية الملائمة للتجارة الإلكترونية، وثقافة المعلومات والاتصالات لدى شعوبها، مما يجعل استخدامها في هذه البلدان يتم في أضيق الحدود، وبالتالي المنافع المتحصلة منها تكون قليلةً للغاية. وهذا الأمر يؤدي إلى حرمان هذه البلدان من الاستفادة من فتح الأسواق وإمكانية الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستهلكين في العالم. ومن جانب آخر فإن ذلك سيحرم المستهلكين في هذه البلدان من:

- خفض الأسعار الناجم عن المنافسة القوية وفتح الأسواق
- تقليل حلقات الوساطة بين المنتج والمستهلك وتغيُّر شكلها الذي يوفره هذا النوع من التجارة
- الاستفادة من خيارات المُنتَج المتعددة التي تتيحها التجارة الإلكترونية.

وسورية باعتبارها أحد البلدان النامية فهي تواجه بدورها هذا التحدي في إيجاد البنية التحتية المناسبة التي تستطيع تخديم هذا النوع من التجارة، فعلى الرغم من الخطوات التي اتُخِذَت خلال العقد الأخير والتي كان الهدف منها تعميم ثقافة الاتصالات والإنترنت ومحاولة إيجاد بنية مصرفية متطورة إلا أنها لا زالت خطوات خجولة في ظل تطور سريع ومذهل في تقنية المعلومات والاتصالات، ولذا كان لابد من تسليط الضوء على الجوانب الواجب تطويرها للوصول إلى بيئة ملائمة لتطبيق التجارة الإلكترونية في سورية.